المبالغ المهاجرة والمسحوبة في 2019 بلغت 15 مليار دولار: 44 صاحب حساب مليوني فقط سحبوا 5.5 مليارات

حقيقة أرقام القطاع في 2019 والتحويلات وتغطية الودائع

الموجودات من العملات تراجعت 9 في المئة (2,9 مليار دولار) و ودائع غير المقيمين 14 في المئة والسيولة زادت 96 في المئة!

2020/02/14

النهار

معن البرازي

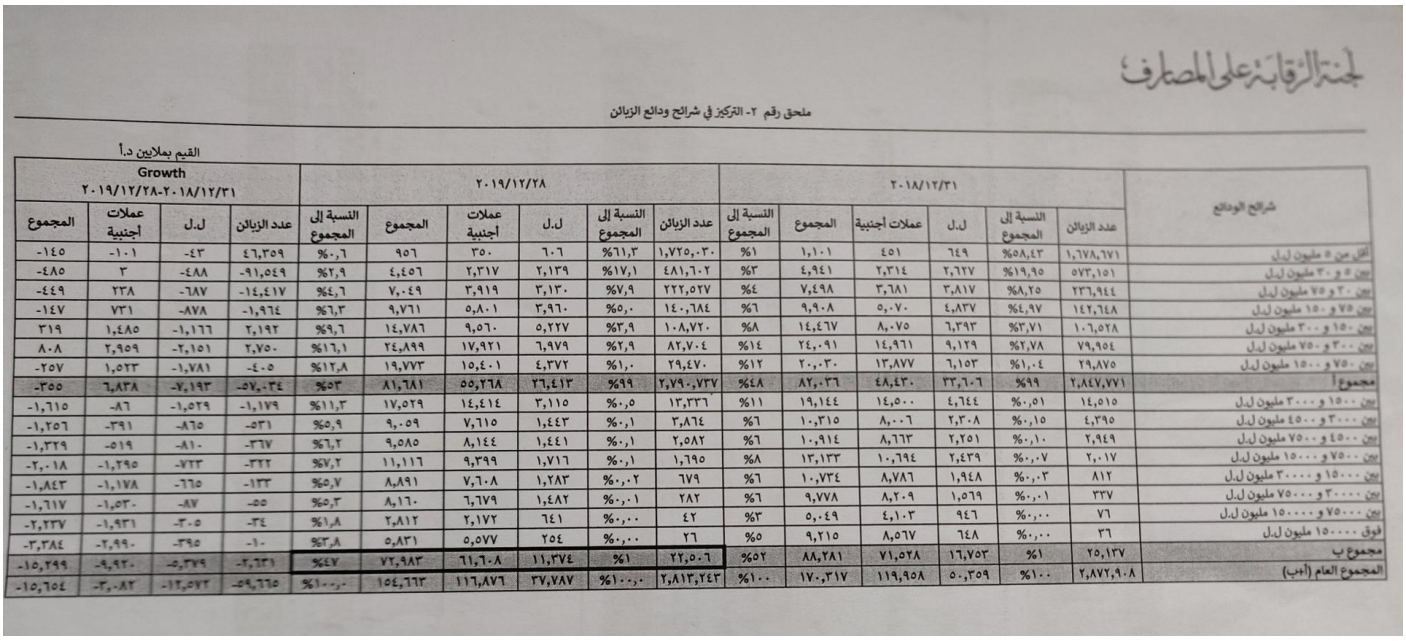

لجنة الرقابة على المصارف

ملحق رقم ٢- التركيز في شرائح ودائع الزبائن

القيم بملايين د.أ

شرائح الودائع	٢٠١٨/١٢/٣١ عدد الزبائن	النسبة إلى المجموع	ل.ل	عملات أجنبية	المجموع	النسبة إلى المجموع	٢٠١٩/١٢/٢٨ عدد الزبائن	النسبة إلى المجموع	ل.ل	عملات أجنبية	المجموع	النسبة إلى المجموع	Growth ٢٠١٨/١٢/٣١-٢٠١٩/١٢/٢٨ عدد الزبائن	ل.ل	عملات أجنبية	المجموع
أقل من ٥ مليون ل.ل	١,٦٧٨,٦٧١	%٥٨,٤٣	٦٤٩	٤٥١	١,١٠١	%١	١,٧٢٥,٠٣٠	%٦١,٣	٦٠٦	٣٥٠	٩٥٦	%٠,٦	٤٦,٣٥٩	-٤٣	-١٠١	-١٤٥
بين ٥ و ٣٠ مليون ل.ل	٥٧٣,١٥١	%١٩,٩٥	٢,٦٢٧	٢,٣١٤	٤,٩٤١	%٣	٤٨١,٦٠٢	%١٧,١	٢,١٣٩	٢,٣١٧	٤,٤٥٦	%٢,٩	-٩١,٥٤٩	-٤٨٨	٣	-٤٨٥
بين ٣٠ و ٧٥ مليون ل.ل	٢٣٦,٩٤٤	%٨,٢٥	٣,٨١٧	٣,٦٨١	٧,٤٩٨	%٤	٢٢٢,٥٢٧	%٧,٩	٣,١٣٠	٣,٩١٩	٧,٠٤٩	%٤,٦	-١٤,٤١٧	-٦٨٧	٢٣٨	-٤٤٩
بين ٧٥ و ١٥٠ مليون ل.ل	١٤٢,٦٤٨	%٤,٩٧	٤,٨٣٧	٥,٠٧٠	٩,٩٠٨	%٦	١٤٠,٦٨٤	%٥,٠	٣,٩٦٠	٥,٨٠١	٩,٧٦١	%٦,٣	-١,٩٦٤	-٨٧٨	٧٣١	-١٤٧
بين ١٥٠ و ٣٠٠ مليون ل.ل	١٠٦,٥٢٨	%٣,٧١	٦,٣٩٣	٨,٠٧٥	١٤,٤٦٧	%٨	١٠٨,٧٢٠	%٣,٩	٥,٢٢٧	٩,٥٦٠	١٤,٧٨٦	%٩,٦	٢,١٩٢	-١,١٦٦	١,٤٨٥	٣١٩
بين ٣٠٠ و ٧٥٠ مليون ل.ل	٧٩,٩٥٤	%٢,٧٨	٩,١٢٩	١٤,٩٦١	٢٤,٠٩١	%١٤	٨٢,٧٠٤	%٢,٩	٦,٩٧٩	١٧,٩٢١	٢٤,٨٩٩	%١٦,١	٢,٧٥٠	-٢,١٥١	٢,٩٥٩	٨٠٨
بين ٧٥٠ و ١٥٠٠ مليون ل.ل	٢٩,٨٧٥	%١,٠٤	٦,١٥٣	١٣,٨٧٧	٢٠,٠٣٠	%١٢	٢٩,٤٧٠	%١,٠	٤,٣٧٢	١٥,٤٠١	١٩,٧٧٣	%١٢,٨	-٤٠٥	-١,٧٨١	١,٥٢٣	-٢٥٧
مجموع أ	٢,٨٤٧,٧٧١	%٩٩	٣٣,٦٠٦	٤٨,٤٣٠	٨٢,٠٣٦	%٤٨	٢,٧٩٠,٠٣٧	%٩٩	٢٦,٤١٣	٥٥,٢٦٨	٨١,٦٨١	%٥٣	-٥٧,٠٣٤	-٧,١٩٣	٦,٨٣٨	-٣٥٥
بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ مليون ل.ل	١٤,٥١٥	%٠,٥١	٤,٦٤٤	١٤,٥٠٠	١٩,١٤٤	%١١	١٣,٣٦٦	%٠,٥	٣,١١٥	١٤,٤١٤	١٧,٥٢٩	%١١,٣	-١,١٧٩	-١,٥٢٩	-٨٦	-١,٦١٥
بين ٣٠٠٠ و ٤٥٠٠ مليون ل.ل	٤,٣٩٥	%٠,١٥	٢,٣٠٨	٨,٠٠٦	١٠,٣١٥	%٦	٣,٨٦٤	%٠,١	١,٤٤٣	٧,٦١٥	٩,٠٥٩	%٥,٩	-٥٣١	-٨٦٥	-٣٩١	-١,٢٥٦
بين ٤٥٠٠ و ٧٥٠٠ مليون ل.ل	٢,٩٤٩	%٠,١٠	٢,٢٥١	٨,٦٦٣	١٠,٩١٤	%٦	٢,٥٨٢	%٠,١	١,٤٤١	٨,١٤٤	٩,٥٨٥	%٦,٢	-٣٣٧	-٨١٠	-٥١٩	-١,٣٢٩
بين ٧٥٠٠ و ١٥٠٠٠ مليون ل.ل	٢,٠١٧	%٠,٠٧	٢,٤٣٩	١٠,٦٩٤	١٣,١٣٣	%٨	١,٦٩٥	%٠,١	١,٧١٦	٩,٣٩٩	١١,١١٦	%٧,٢	-٣٢٢	-٧٢٣	-١,٢٩٥	-٢,٠١٨
بين ١٥٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ مليون ل.ل	٨١٢	%٠,٠٣	١,٩٤٨	٨,٧٨٦	١٠,٧٣٤	%٦	٧٦٩	%٠,٠٢	١,٢٨٣	٧,٦٠٨	٨,٨٩١	%٥,٧	-١٣٣	-٦٦٥	-١,١٧٨	-١,٨٤٣
بين ٣٠٠٠٠ و ٧٥٠٠٠ مليون ل.ل	٣٢٧	%٠,٠١	١,٥٦٩	٨,٢٠٩	٩,٧٧٨	%٦	٢٨٢	%٠,٠١	١,٤٨٢	٦,٦٧٩	٨,١٦٠	%٥,٣	-٥٥	-٨٧	-١,٥٣٠	-١,٦١٧
بين ٧٥٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠ مليون ل.ل	٧٦	%٠,٠٠	٩٤٦	٤,١٠٣	٥,٠٤٩	%٣	٤٢	%٠,٠٠	٦٤١	٢,١٧٢	٢,٨١٢	%١,٨	-٣٤	-٣٠٥	-١,٩٣١	-٢,٢٢٧
فوق ١٥٠٠٠٠ مليون ل.ل	٣٦	%٠,٠٠	٦٤٨	٨,٥٦٧	٩,٢١٥	%٥	٢٦	%٠,٠٠	٢٥٤	٥,٥٧٧	٥,٨٣١	%٣,٨	-١٠	-٣٩٥	-٢,٩٩٠	-٣,٢٨٤
مجموع ب	٢٥,١٣٧	%١	١٦,٧٥٣	٧١,٥٢٨	٨٨,٢٨١	%٥٢	٢٢,٥٠٦	%١	١١,٣٧٤	٦١,٦٠٨	٧٢,٩٨٣	%٤٧	-٢,٦٣١	-٥,٣٤٩	-٩,٩٢٠	-١٥,٢٩٩
المجموع العام (أ+ب)	٢,٨٧٢,٩٠٨	%١٠٠	٥٠,٣٥٩	١١٩,٩٥٨	١٧٠,٣١٧	%١٠٠	٢,٨١٣,٢٤٣	%١٠٠,٠	٣٧,٧٨٧	١١٦,٨٧٦	١٥٤,٦٦٣	%١٠٠,٠	-٥٩,٦٦٥	-١٣,٥٧٢	-٣,٠٨٣	-١٥,٦٥٤

الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الوطني كبيرة، وهي مؤشر الى سنوات عجاف مقبلة في النشاط الاقتصادي ونمو القطاعات الحقيقية، وما يمكن قوله ان اختلالات المالية

انتقلت الى القطاع المصرفي ولا يمكن الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي مع نسبة مديونية تصل إلى 153% من الناتج، وهي ثالث أعلى نسبة في العالم، ومع نسبة في العجز تناهز 8% من الناتج وانفلاش في حجم القطاع المصرفي لا يوازي حجم القطاع التجاري.

ولعل الأرقام الرسمية الصادرة الأسبوع الماضي من مصرف لبنان تلقي بعض الضوء على الكثير من الوقائع وأهمها:

■متابعة المودعين الهروب من الليرة اللبنانية نحو الدولار، علما أن نسبة دولرة الودائع اليوم هي الأعلى منذ نيسان 2008.

■ان الودائع تحت الطلب بلغت 30122 مليارا و515 مليون ليرة، اي 19.882 مليون دولار، فيما بلغت الودائع لأجل 209902 مليار من اصل 240025.5 مليار، اي نسبتها فقط 12.5 في المئة، وهذا يمكن ان يطلبه المودعون من الشبابيك المصرفية.

■زيادة انكشاف القطاع أمام الديون السيادية وتضخم حجم الكتلة النقدية وتراجع الودائع. فالاختلالات الخارجية التي تفاقمت نتيجة التراجع الملحوظ في حركة الأموال الوافدة في ظل شبه القيود المفروضة على حركة الرساميل الخارجية بحاجة الى تصحيح سريع.

■حجم التحويلات من المصارف العاملة في لبنان إلى مصارف خارجية بين تشرين الأول 2019 وكانون الثاني 2020 عادل نحو 2,276 مليون دولار أميركي، ما لا يقل عن 60% تمثل تحاويل مرتبطة بودائع منشأها عقود ائتمانية. (هناك عدم وضوح في حجم التحويلات إلى الخارج من 17 تشرين الأول 2019، فلماذا حدد الطلب الرسمي لها "إلى المصارف السويسرية فقط" فيما يمكن ان تكون في اتجاهات مختلفة إلى أميركا وأوروبا).

■توقع انخفاض ربحية المصارف في 2019 وتقلص مردود المصارف 50 في المئة في ظل ارتفاع الضريبة على الفوائد وبفعل تراجع الودائع، وان اضيفت اليها الفوائد المسجلة (بقيمة 11 مليار دولار؟)، أي أن رصيد الودائع الخارجة من المصارف اللبنانية سيتخطى عتبة الـ 27 مليار دولار.

■عملية الـ "كابيتال كونترول" لم تؤثر حتى الساعة على نسبة دولرة الودائع التي ارتفعت إلى 76 في المئة في كانون الأول 2019، المستوى الأعلى منذ أحد عشر عاماً.

■اذا اخذنا في الاعتبار تمركز الودائع نجد ان 99% من هذه الودائع خرجت من حسابات 1% من المودعين الذين تفوق قيمة وديعة كل منهم المليون دولار.

و [rتطور عدد الزبائن في سنة على الشكل الآتي:

- زيادة في فئة الأقل من 5 ملايين: 58،43 % في 2018 الى 61،3% في 2019.
- تراجع فئة ما بين 5 و20 مليون: 19،95% في 2018 الى 17،1% في 2019.
- تراجع فئة ما بين 20 و75 مليون: 8،25% الى 7،9% في 2019.
- زيادة فئة ما بين 75 و150 مليون: 4،97% الى 5% في 2019.
- زيادة فئة ما بين 150 مليون و300 مليون: 3،71% في 2018 الى3،9% في 2019.
- زيادة فئة ما بين 300 مليون و750 مليون: 2،78% مقارنة بـ39% في 2019.
- تراجع فئة: 750 مليون و1500 مليون: 1،04% الى 1،0% في 2019.
- ثبات شريحة الأقل من مليار ونصف مليار ليرة: 99% مقارنة بـ 99% في 2019.
- ويتبين من الارقام ان 57 الف حساب تحت المليون دولار سحب منها 355 مليون دولار فقط،
- و2600 حساب فوق المليون دولار سحب منها 15.2 مليار دولار منها 44 حسابا سحبت 5.5 مليارات دولار.

ودائع المقيمين وغير المقيمين

حققت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية 326797 مليارًا و357 مليون ليرة، أي ما يوازي حوالى 215,70 مليار دولار، أي انها تفوق أرقام إجمالي الناتج القومي (اذا قدِّر بـ 50 مليار دولار؟) بحوالى 4 أضعاف.

وفي تحليل حركة هذه الودائع نجد أنه بين عام 2018-2019:

أ- تراجعت ودائع المقيمين 8% منها 26% بالليرة اللبنانية.

ب- زادت الودائع بالعملات 2 في المئة.

ت- ودائع غير المقيمين تراجعت 14 في المئة كانت الحصة الأكبر منها الودائع بالليرة 27 في المئة.

ث- تراجعت الودائع الإجمالية (للمصارف التجارية فقط) في الشهر الأخير من السنة 8 في المئة، منها تراجع الودائع تحت الطلب بـ 2 في المئة والودائع الآجلة 8.%

ج- تراجعت الودائع الإجمالية لكل القطاع (المصارف التجارية والمصارف الاستثمارية والمؤسسات المالية) 6 في المئة في الفترة عينها.

ح- المصارف التجاريّة تعاني منذ مطلع السنة الجارية من تحويل المودعين أموالهم إلى حسابات جارية بدل الحسابات المجمّدة أو حتّى سحبها نقداً للادّخار في المنازل. وبذلك، تسبّبت هذه العمليّات بزيادة المستوى الأوّل من الكتلة النقديّة مع زيادة نسبة الأموال المدّخرة على شكل نقود ورقيّة في المنازل، أو تلك المودعة في الحسابات الجارية في انتظار سحبها نقداً تدريجاً وفقاً للقيود الموضوعة على عمليّات السحب.

التراجع المطرد لودائع المقيمين (من أول السنة تحديدا) بين تشرين الأول وتشرين الثاني كانت المؤشر الأول الى فقدان ثقة العملاء بالقطاع المالي على رغم الفوائد غير المسبوقة للائتمان، وهي تراجعت من 198001 مليار الى 193007 مليارات بالليرة اللبنانية أي بتراجع 4994 مليارًا ما يوازي 3,296 مليارات دولار في شهر واحد. وكذلك تراجعت قيمة هذه الودائع من 193007 مليارات و225 مليونًا إلى 188479 مليارًا و590 مليونًا بالليرة اللبنانية أي بتراجع 4,527 مليارًا، أي ما يوازي 2,988 مليار دولار بين تشرين الثاني وكانون الأول. أما ودائع غير المقيمين فقد تراجعت 6,28 مليارًا أغلبها (حوالى 70%) بالعملات الأجنبية. فبين أيلول وتشرين الأول من

2019 تراجعت من 55211 مليارًا و473 مليونًا الى 53565 مليارًا و833 مليونا، ما يوازي 1645 مليارًا و620 مليونًاو قيمته 1,086 مليار دولار.

وتراجعت هذه الودائع بين تشرين الأول وتشرين الثاني 53565 مليارًا و833 مليونًا إلى 50003 مليارات و816 مليونًا، ما قيمته حوالى 3562 مليارًا و17 مليونا، ما يوازي حوالى 2,351 مليار دولار. وعليه ومع احتساب الفصل الأخير من السنة فقد تراجعت ودائع غير المقيمين من 50003 مليارات و816 مليونا إلى 48920 مليارًا و975 مليونا، ما قيمته 1083 مليارًا و816 مليون ليرة ما يوازي مليارًا و715 مليون دولار. وعليه يكون التراجع الفصلي لودائع غير المقيمين بين أيلول وآخر العام قد بلغ 6291 مليارًا و498 مليونًا، ما يوازي حوالى 4,152 مليار دولار.

وفصليا يكون مجمل تراجع ودائع المقيمين من 199302 مليار و388 مليونا الى 188479 مليارا و590 مليونا، ما قيمته 10822 مليارا و798 مليونا، أي 7.143 مليار دولار. وعليه يكون تراجع مجمل الودائع قد بلغ 11.295 مليار دولار وهو التراجع الأعلى في الميزانية المجمعة للمصارف.

الكتلة النقدية

زادت الكتلة النقدية في عام 96% في المئة حوالى 4809 مليارات و220 مليونًا، وكانت الزيادة الأكبر في الشهر الأخير من السنة 20%. أما زيادة الفصل الأخير فكانت 87%. وفي تفصيل هذه الزيادات:

أ- زيادة 43% من السيولة الجاهزة بالليرة كتلة (م1) سنويًا.

ب- تراجع كتلة (م2): السيولة المحلية الخاصة: بـ 7 في المئة تشمل M1مضافا إليها الودائع لأجل (لا يمكن تحويلها إلى وسائل دفع عند الطلب) وودائع الادخار القصيرة الأجل وودائع التوفير وهي اقل سيولة من.M1- M3

ت - تراجع كتلة (م3) بـ 2 في المئة. تشمل M2 مضافا إليها ودائع الحكومة لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة.

ث - تراجع كتلة (م4) بـ 5 في المئة.

ميزان المدفوعات

سجل ميزان المدفوعات عجزًا يوازي 4,351 مليار دولار، حصة مصرف لبنان فيها 2,404 مليارات مقابل حصة للمصارف التجارية وصلت إلى 1,946 مليارًا.

الجدير ذكره أن شهر أيار حمل العجز الأكبر في العام 2019 وهو 1,881 مليارًا،

حصة المركزي منه 1,373 مليارًا، فيما سجل الشهر الأخير من العام عجزًا قيمته 840,8 مليارًا، حصة مصرف لبنان منه 826 مليارًا مقابل حصة للمصارف التجارية وصلت إلى 14 مليارًا.

في الخلاصة

ثمة حاجة ملحّة الى احتواء تراجع احتياطات مصرف لبنان الذي اضحى THE LENDER OF LAST RESORT الممول الاخير لحاجات واردات لبنان من القمح والأدوية والبنزين ودفع الفوائد على سندات الاوروبوندز، إضافةً إلى تمويل شراء المشتقات النفطية لمؤسسة كهرباء لبنان.

بعد التعميم الوسيط الذي حمل الرقم 536 الذي أصدره حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وطلب فيه من المصارف "التقيّد بالحدّ الأقصى لمعدّل الفائدة الدائنة على الودائع

التي تتلقاها أو تقوم بتجديدها بعد تاريخ 4 كانون الاوّل 2019 بنسبة 5% على الودائع بالعملة الأجنبية و8,5 % على الودائع بالليرة اللبنانية"، وفي ترجمة عملية أخرى لما اتفق عليه في لقاء بعبدا، استتبع سلامة التعميم الأول بتعميم آخر، حدّد فيه المعدل الاقصى للفائدة الدائنة على الودائع بالدولار، بـ2% على ودائع الشهر الواحد، 3% لستة أشهر، و4% لسنة وما فوق. كما حدد التعميم المعدل الاقصى للفائدة الدائنة على الودائع بالليرة، 5.5% على الودائع لشهر واحد، 6.5% لستة أشهر، و7.5% لمدة سنة وما فوق. وأفاد بأن على المصارف التقيد بالحد الأقصى لمعدل الفائدة الدائنة على الودائع التي تتلقاها أو تقوم بتجديدها ما بعد 12 من الشهر الجاري. وتأتي تعاميم مصرف لبنان بعد ارتفاع الفوائد إلى مستويات لا سابق لها منذ مطلع تسعينيت القرن العشرين، إذ إن الهندسات المالية الاخيرة والتنافس الكبير بين المصارف على جذب الودائع رفع معدلات الفوائد بحيث وصلت الى 13.49% على الليرة و10.40% على الدولار.

لبنان يطلب الدعم التقني من صندوق النقد المصارف للسداد والدائنون يشكلون "مجموعة نقاش"

ووفق أكثر من خبير اقتصادي، فإن هذا التعميم خفّض الفوائد الى نسب قياسية لتصبح مماثلة لدول أوروبية مثل سويسرا وبريطانيا، وهذا الخفض سينعكس ايجابا على المؤسسات والشركات التي ستفيد من خفض الفائدة المرجعية التي تنطبق عليها أكثر من الأفراد، لتخفف بذلك أعباء القروض المترتبة عليها، وخصوصاً تلك التي استلفتها قبل الأزمة المالية والمصرفية الحالية. كما سيساهم خفض معدلات الفوائد على الليرة اللبنانية والدولار على السواء في خفض منسوب الافلاسات في البلد وخفض المنافسة على الودائع بين المصارف.

وذكر التعميم أن على هذه المصارف أن تعكس خفض معدل الفوائد الدائنة الناتج من تطبيق أحكام هذه المادة في احتساب معدلات الفوائد المرجعية لسوق بيروت، على أن يُعمل بأحكام هذا القرار لمدة 6 أشهر من تاريخ صدوره. مع الاشارة الى أن 50% من الودائع تستحق آجالها خلال شهر، و70% منها تستحق خلال 3 أشهر، و85% خلال ستة أشهر، و15% من الودائع تستحق آجالها بعد عام وأكثر.

واللافت أن التعميم فرض فوائد مخفوضة في وقت لا يمكن المودعين اخراج ودائعهم الى الخارج، فيما اعتبر مصدر مصرفي أن هدف خفض الفوائد يعود لسببين: أولهما

أنه يخفض دين الدولة، وثانيهما أنه يحرك الاقتصاد، مشيرا الى أن القرار سينعكس حتما على نسبة الفوائد على القروض.

وفي هذا الاطار، اعتبر الخبير الاقتصادي جان طويلة أنّ تعميم المصرف المركزي واضح في أنّ الحد الأقصى للودائع الشهرية هو 2%، أي ان فوائد الودائع الصغيرة يمكن أن تكون أقل من 2% أيضاً، كما ذُكر فيه أنّه إضافة الى التعميم السابق فان الودائع التي وُضعت في المصارف منذ أكثر من سنة يستمر تطبيق فائدة الـ5% عليها.

ورأى ان خفض الفوائد يمكن أن يساهم في حل مشكلة التراجع الاقتصادي، شرط ان يُقابل بخفض إيرادات المصارف التجارية التي تُستحصل من شهادات الإيداع في مصرف لبنان أو سندات الخزينة أو الأوروبوندز، موضحاً أنّه بهذه الطريقة ترتاح الدولة لجهة التفاوض في حال أرادت إعادة جدولة الدين العام للحصول على فائدة أقل.

من جهته، أوضح الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة أنّ هدف تعميم مصرف لبنان الأساسي هو أن يُريح المالية العامة، فتنخفض المتطلبات لدفع الفوائد من المصارف، مشيراً إلى أنّه "من المفروض أن يُسحبوا أيضاً من القروض لإراحة الاقتصاد وجذب استثمارات جديدة الى الاقتصاد اللبناني".

واعتبر أنّ هذه الخطوة هي "جزء من الحل وليس الحل الكامل"، لافتاً إلى أنّ طلب الدولة اللبنانية من صندوق النقد الدولي المساعدة التقنية هو بهدف ايجاد الحل الكامل.

نص التعميم

أصدر حاكم مصرف لبنان قراراً وسيطاً حمل الرقم 13195 قضى بتعديل القرار الأساسي الرقم 13100 تاريخ 2019/9/3، حيث "يتعيّن على المصارف العاملة في لبنان التقيّد بالحدّ الأقصى لمعدل الفائدة الدائنة على الودائع التي تتلقاها أو تقوم بتجديدها بعد تاريخ 2020/2/13". وجاء في نص القرار: "إن حاكم مصرف لبنان، بناء على قانون النقد والتسليف لا سيما المواد 70 و76 و174 منه، وبناء على المادة 19 من القانون رقم 28/67 تاريخ 1967/5/9 المتعلق بتعديل وإكمال التشريع المتعلق بالمصارف وإنشاء مؤسسة مختلطة لضمان الودائع المصرفية، وبناءً على القرار الأساسي رقم 13100 تاريخ 2019/9/3 وتعديلاته والمتعلق بفتح الحسابات المصرفية، وحفاظاً على المصلحة العامة في الظروف الاستثنائية الراهنة التي تمر بها البلاد حاليا، وبناء على الصلاحيات التي تعود للحاكم بغية تأمين عمل مصرف لبنان استناداً إلى مبدأ استمرارية المرفق العام، يقرر ما يأتي:

- المادة الأولى: يضاف إلى المادة الرابعة من القرار الأساسي رقم 13100 المقطع "ثالثاً" والمقطع "رابعاً" التالي نصهما:

"ثالثاً: على المصارف العاملة في لبنان التقيّد بالحدّ الأقصى لمعدل الفائدة الدائنة على الودائع التي تتلقاها أو تقوم بتجديدها بعد تاريخ 2020/2/13 المبيّن في ما يلي:

1- في ما خص العملات الأجنبية (دولار أميركي أو غيره من العملات الأجنبية):

- 2% على الودائع لشهر واحد.

-3% على الودائع لستة أشهر.

- 4% على الودائع لسنة وما فوق.

2- في ما خص الليرة اللبنانية:

- 5,5% على الودائع لشهر واحد.

- 6,5% على الودائع لستة أشهر.

- 7,5% على الودائع لسنة وما فوق.

رابعاً: على المصارف العاملة في لبنان أن تعكس خفض معدل الفوائد الدائنة الناتج من تطبيق أحكام هذه المادة في احتساب معدلات الفوائد المرجعية لسوق بيروت BRR".

- المادة الثانية: يُعمل بأحكام هذا القرار لمدة ستة أشهر من تاريخ صدوره.